

مقترح جمعية حماية الملكية الفكرية (IPPA) على

الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم – مسودة الوثيقة رقم (DLT/DC/3)

بالإشارة إلى الموضوع الموضح أعلاه ، تتشرف جمعية حماية الملكية الفكرية في تقديم هذا المقترح في السبيل تحقيق الغاية التشريعية المقصودة من معاهدة قانون التصاميم.

مقدمة عن جمعية حماية الملكية الفكرية (IPPA):

جاءت فكرة إنشاء الجمعية من خلال السعي إلى تعزيز التنافس للمنتجات وحمايتها من خلال تعزيز ثقافة الملكية الفكرية وتعظيم القيمة الاقتصادية للأصول غير الملموسة ولضرورة وجود مؤسسة غير ربحية تعمل جنباً إلى جنب مع القطاعين العام والخاص في سبيل تسخير الموارد والإمكانية المتاحة لتمكين الأفراد في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة من حماية الإنتاج الفكري وتحويلها إلى أصول اقتصادية غير ملموسة ومساعدتهم في الحصول على أفضل الممارسات الاستثمارية لهذه الأصول، ومن خلال وجود عدد من المهتمين والمتخصصين، و من هذا الجانب نشأت فكرة إنشاء جمعية حماية الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية والتي تكونت من ذوي الخبرة من الأكاديميين والقانونيين ورجال الأعمال والإعلاميين.

منذ انطلاق الرؤية المباركة 2030 والتي تهدف إلى الوصول إلى أبواب المستقبل بما يعزز المكتسبات والمنجزات، وسعت الجمعية إلى ان تكون مبادرات الملكية الفكرية موائمة لأهداف الرؤية، وأقرت الجمعية عدد من المبادرات التخصصية في مجال حقوق المؤلف والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع إضافة إلى التركيز على جانب التدريب وتعزيز ثقافة الملكية الفكرية في المملكة.

تعليق على [المادة 22] [قرار]

تود جمعية حماية الملكية الفكرية (IPPA) كأحد مؤسسات القطاع غير الربحي إلى أهمية المبدأ المتقرر في [المادة 22] من الوثيقة رقم (DLT/DC/3) حيث تركز على توفير الدعم اللازم للبلدان النامية والأقل نمواً في تنفيذ المعاهدة. تهدف هذه المادة إلى تحسين الأطر القانونية وتدريب الكوادر البشرية، إضافة إلى توفير التكنولوجيا المناسبة.

كما ننوه على مراعاة الحوكمة في تطبيقات المادة 22 من الوثيقة DLT/DC/3 وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها. وهو الأمر الذي أكدت عليه الفقرة 22/1/1 والتي تركز على الشفافية في سبيل تعزيز كفاءة تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، مما يعزز التنمية المستدامة والتنافسية.

نرى ضرورة تسليط الضوء على دور مؤسسات ومنظمات القطاع غير الربحي تُعتبر هذه المؤسسات شريكاً أساسياً في تسهيل الوصول إلى المساعدة التقنية وتطوير كفاءات الكوادر البشرية، مما يمكنها من سد الفجوات وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل فعال.

وبناء عليه نرى ضرورة إدراج نص في المادة 22 يؤكد على تشجيع وتمكين مؤسسات ومنظمات القطاع غير الربحي في المساهمة بمشاركة الخبرات العلمية والعملية على نحو يعزز من فعالية قانون التصاميم ويساهم في تحقيق أهداف هذه المعاهدة.

رئيس مجلس إدارة جمعية حماية
الملكية الفكرية
محمد بن عبد الله السلامة

